الوجوه والنظائر والأضداد لدى العرب القدامى

أ.نبيلة زوالي المركز الجامعي لعين تموشنت

أثار التقابل بين الدال والمدلول عند علماء اللغة العربية نشاطا لغويا لترصد بعض الظواهر اللغوية ، والمقصود بالوجوه صرف اللفظ إلى وجوه مختلفة ومتعددة من المعاني ، وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي ، أما النظائر فالكلمات المختلفة الصورة المستعملة في التعبير عن المعنى الواحد ، أو ما يعرف بالترادف، وقد شملهم سيبويه بقوله :" واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ... فاختلاف اللفظين للاختلاف المعنيين هو نحو : جلس وذهب .واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو:ذهب وانطلق.واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجِدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة ."[i]

ومما يقوي هذا المعنى في المصطلح "الوجوه" قول علي ابن أبي طالب– رضي الله عنه – لعبد الله بن عباس ، وقد أوفده إلى الخوارج : "اذهب إليهم وخاصمهم ولا تحاجهم بالقرآن ، فإنه ذو وجوه ، ولكن خاصمهم بالسنة." [ii] وقد عني بهذا النوع من المسائل الدلالية علماء من أبرزهم : مقاتل بن سليمان البلخي بكتابه الأشباه والنظائر في القرآن الكريم،وهارون بن موسى الأزدي الأعور في كتابه الوجوه والنظائر في القرآن.[iii]

أ– الوجوه (المشترك اللفظي)

ويعرف المشترك اللفظي على أنه " اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة".[iv] وهو يعد من التعدد الدلالي وقد أكثر اللغويون العرب القدماء من البحث فيه حتى أطلقوا عليه أكثر من تسمية. وقد انقسم القدامى إزاء المشترك اللفظي إلى فريقين:

الأول: المثبتون .

أثبت بعض القدامى وجود المشترك اللفظي في اللغة فقد أثبته سيبويه بقوله : " واعلم أن من كلامهم اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين". ويقول ابن فارس تحت عنوان : باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق :" يكون ذلك على وجوه ...ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى كقولنا عين الماء وعين المال وعين الركبة وعين الميزان."[v] ونجد كذلك الدامغاني في كتابه يقول: " أحرف من القرآن لها وجوه كثيرة " [vi] فهو بهذا يثبته .

ونجد كذلك السيوطي في كتابه المزهر حديث يظهر اهتمام عدد كبير من اللغويين العرب بالمشترك اللفظي وإثباته من كلام العرب ، إذ يقول :" وهو ممكن الوقوع، لجواز أن يقع إما من واضعين بأن يضع أحدهما لفظا لمعنى ، ثم يضعه واحد لغرض الإبهام على السامع حيث يكون التصريح سببا للمفسدة". [vii]

ومن الأمثلة التي ذكرها السيوطي نجد : " ثلاث أبيات على قافية واحدة يستوي لفظها ويختلف معناها :

ياويح قلبي من دواعي الهوى إذ رحل الجيران الغروب

أتبعتهم طرفي وقد ازمعوا ودمع عيني كفيض الغروب

كانوا وفيهم طفلة حرة تفتر عن مثل أقاحي الغروب

فالغروب الأول : غروب الشمس ، والثاني جمع غرب :وهو الدلو العظيمة المملوءة ، والثالث، جمع غرب : وهي الوهاد المنخفضة "[viii].

فالسياق هو الذي يعين على فهم الألفاظ المشتركة ، وليس على الكلمة المفردة بل يقوم على تركيب يوجد الارتباط بين أجزاء الجملة ، فيخلع على اللفظ المعنى المناسب .

وعلى هذا الرأي يقر بوجوده بوصفه واقعا لغويا لا يمكن إنكاره ، عند أغلب اللغويين العرب من أمثال : الخليل وتلميذه سيبويه ، والأصمعي وابن سلام وإبراهيم بن محمد اليزيدي وابن سكيت والمبرد ابن دريد وأبو طيب اللغوي والأزهري وابن فارس والجوهري ابن الجوزي وعشرات غيرهم [ix].

الثاني : المنكرون

أما الرأي الآخر فقد أنكر الوجوه ومن بينهم أبو هلال العسكري، فقد أنكر المشترك اللفظي بقوله: "لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين" .[x]

وينكر وجوده مطلقا بوصفه عندهم طريقا إلى الإبهام والغموض ، ويمثله ابن درستويه الذي كان يرى أن " أن اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني ، فلوجاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية ،ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعل كما يجيء (فَعَلَ) و(أفعلَ) فيتوهم من لايعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق اللفظان والسماع ذلك صحيح من العرب فالتأويل عليه خطأ ، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان، وخفي سبب ذلك على السامع، وتأول فيه الخطأ ."[xi]

ب– النظائر (الترادف):

ويعرف الترادف كما يقول السيوطي: "فهو الألفاظ المفردة الدّالة على شيء واحد باعتبار واحد". [xii] فالترادف هو ما اتّفق في المعنى واختلف في اللّفظ. وقد عرّفه العلماء تعريفات متعدّدة أخرى منها (هو اللّفظ الّذي يكون معناه الموضوع له واحدا أو يكون لذلك المعنى لفظ آخر موضوع له أو ألفاظ كذلك ووجه التّسمية في الترادف والمترادف ضدّ المشترك. ومصطلح الترادف قديم قدم اللّغة نفسها واهتمّ به علماء العربية منذ تدوينهم الصفحات الأولى لمؤلفاتهم[xiii].

أ– المثبتون:

لقد ذكره سيبويه في الكتاب وأثبت وجوده. وقد سعى أصحاب هذا الرأي في تأكيد مذهبهم إلى القول أنّ ألفاظ اللّغة يفسّر بعضها بعضا، ولا ضير من أن تتعدّد المسمّيات والألفاظ الدّالة على المعنى الواحد. ويمثّل هذا الرأي فريق من العلماء منهم الأصمعي الذي حفظ للحجر سبعين اسما، وابن خالويه ألّف كتابا في أسماء الأسد وكتابا في أسماء الحيّة. وللرّماني كتاب سمّاه (الألفاظ المترادفة). والفيروز أبادي الّذي ألّف كتابا في الترادف سمّاه: «الروض المسلون فيما له اسمان إلى ألوف». وقد ذكره السيوطي وأثبت فوائده في كتابه المزهر[xiv].

ب– المنكرون:

وينكر بعض العلماء القدامى وقوع الترادف في العربية. ومنهم أبو هلال العسكري في كتابه الفروق في اللّغة إذ يقول: "إنّ كلّ اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة فإنّ كلّ واحد منها يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر وإلاّ لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه. وإلى هذا ذهب المحقّقون من العلماء وإليه أشار المبرّد في تفسير قوله تعالى: ﴿ **كُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً [المائدة : 48]** ﴾ قال فعطف شرعة على منهاج لأنّ الشرعة لأوّل الشيء والمنهاج لمعظمه ومتّسعه".[xv] فنفهم من أنّ أبا هلال ينفي الترادف، وأنّ كلّ لفظة تعني شيئا واحدا، فشرعة أوّل الشيء ومنهاج معظمه. وشرعة ومنهاج لهما معنى واحد، ولكن إذا دقّقنا فيهما وجدناهما يختلفان.

ولهذا ألّف أبو هلال كتابه الفروق في اللّغة ليبيّن الاختلاف بين اللّفظتين بالرّغم من تقارب معنييهما، وبذا يكون أبو هلال ممّن أنكروا الترادف ويصرّون عليه.

ونجد من الأعلام أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي ينكر الترادف وهذا عند تفسيره قوله تعالى ﴿**فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنَا**﴾ (سورة البقرة/60) وفي (سورة الأعراف/160): ﴿**فَانْبَجَسَتْ**﴾ فالفعلين انفجر وانبجس ولو أنّ لهما معنى واحد فليس على حدّ سواء بل الانبجاس ابتداء الانفجار والانفجار بعده غاية له، وأنّ الانبجاس أوّل الانفجار، والانبجاس أخفّ من الانفجار[xvi]. فابن الزبير ينفي الترادف لوجود اختلاف ولو طفيف بين الكلمتين.

ويورد السيوطي في كتابه المزهر أنّ: "أبا علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب وبالحضرة جماعة من أهل اللّغة، وفيهم ابن خالويه فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسما، فتبسّم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلاّ اسما واحدا، وهو السّيف، قال ابن خالويه: فأين المهنّد والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات؛ وكأنّ الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة"[xvii]. فأبو علي ممّن أنكروا الترادف وأنّ اللّفظ واحد وما تعدّاه صفات لهذا اللّفظ.

ولقد حرص كثير من العلماء على إظهار الفروق الدّقيقة بين الألفاظ المستعملة فكتبوا فصولا لأشياء تختلف ألفاظها لاختلاف أحوالها، مثلا ما نجده عند الثعالبي في كتابه فقه اللّغة وأسرار العربية إذ يقول: "لا يقال كأس إلاّ إذا كان فيها شراب وإلاّ فهي زجاجة. ولا يقال للمائدة إلاّ إذا كان، عليها طعام وإلاّ فهي خوان. ولا يقال كوز إلاّ إذا كان له عروة وإلاّ فهو كوب، ولا يقال قلم إلاّ إذا كان مبريا وإلاّ فهو أنبوبة"[xviii].

ج– الأضداد:

هو أحد مصطلحات علم الدّلالة، ولانعني بالأضداد ما يعنيه علماء اللّغة من وجود لفظين يختلفان نطقا ويتضادان معنى، كالقصير في مقابل الطويل، وإنّما نعني بها مفهومها القديم وهو اللّفظ المستعمل في معنيين مختلفين، وقد عرّفه القدامى: "أن يتّفق اللّفظ ويختلف المعنى فيكون اللّفظ الواحد على معنيين فصاعدا وذلك مثل (الأم) يريد الدّين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً للهِ حَنِيفاً﴾ من سورة النمل/ 120، أي يقرّ بألوهية الله وحده، أو خاضعا مواظبا على طاعته دون غيره.

والأمة: القامة، قامة الرجل، والأمة: الأمم.

والجلل: العظيم واليسير، والصريم: الليل والصريم: النهار.

لقول الشاعر:

فباتَ يقول أصبح ليل حتّى تجلّى في صريمته الظلام [xix]"

أ– المثبتون:

وقد أثبت فريق من العلماء الأضداد فألّفوا فيه الكتب مثل أبو بكر بن الأنباري الّذي جعل منهجه "ذكر الحروف التي توقّعها العرب على المعاني المتضادّة فيكون الحرف منها مؤيّدا على معنيين مختلفين، ويظنّ أهل البدع والزيع والازدراء بالعرب أنّ ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم، وقلّة بلاغتهم وكثرة الالتباس في محاوراتهم." [xx] وممّن ألّف فيه أيضا: «الأضداد» لأبي حاتم السجستاني و«الأضداد» لأبي الفضائل الحسن بن محمد الصافاني وهناك الكثير من الكتب التي يؤيّد أصحابها وقوع التضاد.

ب– المنكرون:

وممّن أنكر التضاد نجد ابن درستويه في كتابه «الفصيح» يقول: "النوء: الارتفاع بمشقّة وثقل، ومنه قيل الكوكب قد ناء إذا طلع، وزعم قوم من اللّغويين أنّ النوء السقوط أيضا، وأنّه من الأضداد، وقد أوضحنا الحجّة عليهم ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد"[xxi].

الهوامش

[i] – سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،الكتاب ،ت: عبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت، لبنان ، ط1 ، ج1 دت ص: 24

[ii] – ينظر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ص: 142-143 .

[iii] – نواري سعودي أبو زيد ،الدليل النظري في علم الدلالة ، ص: 80 – 90 .وينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص: 147 وبعدها .

[iv] – السيوطي جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ت: محمد أحمد جاد المولى بك وغيره ، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط 3 ،دت ،ج1، ص: 369 .

[v] – ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص: 156 .

[vi] – الدامغاني الحسين بن محمد ، قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ت: عبد العزيز سيد الأهل ، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1977 ، ص: 11

[vii] – السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ج1: ،ص: 369 .

[viii] – السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ج1: ص: 376 .

[ix] – ينظر هادي نهر ، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، ص: 423 .

[x] – أبو هلال العسكري ، الفروق في اللغة ، ص: 14 .

[xi] – السيوطي،المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ج:1 ، ص: 385

[xii]- المرجع نفسه، ج1:، ص:402.

[xiii]- ينظر: جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدّلالة العربية، ص:235.

[xiv]- ينظر: هادي نهر، علم الدّلالة التطبيقي في التراث العربي، ص:410.

[xv]- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص:13.

[xvi]- ينظر: ابن الزبير أحمد بن إبراهيم، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللّفظ من آي التنزيل، ت: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:1، 1983، ج:1، ص:405.

[xvii]- السيوطي، المزهر، ج1، ص:405.

[xviii]- الثعالبي أبو منصور، فقه اللّغة وأسرار العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص:21.

[xix]- هادي نهر، علم الدّلالة التطبيقي في التراث العربي، ص:430 - 431.

[xx]- السيوطي، المزهر، ج:1، ص:397.

[xxi]- - المرجع نفسه، ج:1، ص:387.